

Distr.  
GENERAL

E/CN.4/2003/WG.18/2  
9 December 2002

ARABIC  
Original: ENGLISH

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### لجنة حقوق الإنسان

الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالحق في التنمية

جنيف، ٣-١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٣

دراسة أولية أجراها الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية، السيد  
أرجون سينغوبتا، بشأن أثر القضايا الاقتصادية والمالية الدولية على  
التمتع بحقوق الإنسان، مقدمة وفقاً لقراري لجنة حقوق الإنسان

٢٠٠١/٩ و ٢٠٠٢/٦٩

### المحتويات

الصفحة	الفقرات
٢	موجز تنفيذي .....
٣	١ - ٢ مقدمة .....
٣	٣ - ٧ أولاً - ضرورة الحق في التنمية .....
٥	٨ - ٢٠ ثانياً - العولمة والحق في التنمية .....
٩	٢١ - ٢٧ ثالثاً - المساعدة الدولية وتحرير التجارة والحق في التنمية .....
١١	٢٨ - ٣٧ رابعاً - السياسات الإنمائية في اقتصاد عالمي .....
١٤	٣٨ - ٤٨ خامساً - الاستنتاجات والتوصيات .....

### موجز تنفيذي

هذه دراسة أولية أجراها الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية للإسهاب في شرح أثر القضايا الاقتصادية الدولية المتعلقة بإعمال الحق في التنمية. ونظراً لضرورة الحق في التنمية مثلما ورد في تقاريره السابقة، فإن هذا التقرير يمعن النظر في الخصائص الرئيسية للعالم الآخذ في التعمق بصورة متزايدة والطريقة التي ترتبط بها هذه الخصائص بعملية الحق في التنمية. وهناك مناقشة موجزة عن طبيعة المساعدة الدولية وتحرير التجارة والمدى الذي استوفيا به فعلاً متطلبات البلدان النامية، لا سيما عندما يسعى لإعمال الحق في التنمية. وترد في هذا السياق مناقشة للآثار المترتبة على السياسات التكاملية التي قد ترغب البلدان النامية في اتباعها نحو تحقيق الحد من الفقر وإعمال الحق في التنمية، يليها استنتاجات وتوصيات من أجل مواصلة تنفيذ نموذج الحق في التنمية - الميثاق الإنمائي كما ورد في التقارير السابقة.

وتعمل العولمة من حيث المبدأ على توسيع فرص التمتع بالسلع والخدمات بما يتجاوز ما يمكن لبلد ما أن يقدمه بنفسه من هذه السلع والخدمات. وقد تعزز العولمة قدرات الأفراد في البلد للتمتع بالحق في التنمية. بيد أنه من الناحية العملية فإن التقرير يخلص إلى أن إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي لم يفض بشكل عام إلى تحسين التمتع بالحق في التنمية. وأن عولمة البلدان النامية لم تفض دائماً إلى زيادة النمو الاقتصادي، وحيثما أفضت إلى ذلك فإنها لم تقترن بزيادة مستوى المساواة والعدالة الاجتماعية، ولم تفض دائماً إلى تحقيق الحد من الفقر. ومن أجل ترجمة الاحتمالات إلى قدرات فعلية، فإن البلد بحاجة إلى اعتماد مجموعة ملائمة من السياسات التي تجمع بين الفرص المتاحة من جانب الاقتصاد العالمي وبين سياسة إنمائية تمكنه من إعمال كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. هذا وإن نهج الحق في التنمية حيال تخطيط السياسات ليس ضد العولمة، بل بالأحرى يجعلها تعمل من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للتنمية. ويوجز التقرير بعض الحواجز التي يتعين التغلب عليها في عملية تحرير التجارة من أجل جعل البيئة الاقتصادية الدولية داعمة بشكل أكبر لاحتياجات البلدان النامية. ويشير إلى ضرورة إلقاء نظرة فاحصة على أداء منظمة التجارة العالمية والترتيبات التجارية الأخرى، بما في ذلك آليات فض النزاعات، بهدف تمكين التجارة والسياسات الرامية إلى تحريرها من تحقيق عملية التنمية المبنية على حقوق الإنسان.

## مقدمة

١- هذه دراسة أولية أجراها الخبير المستقل المعني بالحق في التنمية للإسهاب في شرح أثر القضايا الاقتصادية الدولية المتعلقة بإعمال الحق في التنمية. وقدمت إلى الفريق العامل للنظر فيها عملاً بقراري لجنة حقوق الإنسان ٢٠٠١/٩ و ٢٠٠٢/٦٩ (الفقرة ٧).

٢- وبالاستناد إلى التقارير السابقة التي أجراها الخبير المستقل، يوجز الفرع الأول ضرورة الحق في التنمية. وي طرح الفرع الثاني الخصائص الرئيسية للعالم الآخذ في التعلم بصورة متزايدة وعلاقة هذه الخصائص بالمؤشرات المحتملة للتنمية المبنية على حقوق الإنسان. ويركز الفرع الثالث بشكل موجز على طبيعة المساعدة الدولية وتحرير التجارة والمدى الذي استوفيا به فعلاً متطلبات البلدان النامية، لا سيما عندما يسعيان إلى إعمال الحق في التنمية. ويناقش الفرع الرابع ما يترتب من آثار ممكنة على السياسات التكاملية التي قد ترغب البلدان النامية في اتباعها لتحقيق الحد من الفقر وإعمال الحق في التنمية. ويخلص الفرع الخامس إلى بعض التوصيات من أجل مواصلة تنفيذ نموذج الحق في التنمية مع الميثاق الإنمائي كما ورد في التقارير السابقة للخبير المستقل.

## أولاً - ضرورة الحق في التنمية

٣- أجرى الخبير المستقل في تقاريره السابقة دراسة مفصلة لنطاق الحق في التنمية ومضمونه<sup>(١)</sup>. وجرى تعريف الحق في التنمية على أنه الحق في عملية إنمائية محددة يمكن من خلالها إعمال كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية إعمالاً كاملاً. وهي عبارة عن عملية تتعلق بالإعمال التدريجي لكافة الحقوق خطوة بخطوة وتنفيذ السياسات الرامية إلى إعمالها وتخفيف القيود المفروضة على مواردها من خلال النمو الاقتصادي. ويتعين النظر إلى الحق في هذه العملية على أنه حق مركب يمكن من خلاله إعمال كافة الحقوق على نحو مترابط ومتكامل<sup>(٢)</sup>. وتكامل هذه الحقوق يعني ضمناً أنه إذا ما انتهك أحدها فإن الحق في التنمية المركب قد ينتهك أيضاً. وقد وصف الخبير المستقل هذا الحق بأنه تحسين "القوة موجهة" لحقوق الإنسان تتألف من مختلف الحقوق التي تمثل الحق في التنمية. ويدل إعمال الحق في التنمية ضمناً على تحسين هذه القوة الموجهة، كأن يكون هناك تحسين لبعض هذه الحقوق أو واحد منها على الأقل، دون انتهاك أي حقوق أخرى. وعلاوة على ذلك، فإن تحسين القوة الموجهة لا يمكن تحقيقه إلا بشكل تدريجي لأن القيود المفروضة على الموارد يجري تخفيضها بصورة تدريجية من خلال النمو الاقتصادي على نحو يتفق مع معايير حقوق الإنسان<sup>(٣)</sup>. وهكذا فإن الحق في التنمية هو ليس محض ادعاء بشأن نواتج التنمية التي تعد تحسناً لإعمال مختلف الحقوق، بل هو عملية تحقيق هذه النواتج.

٤- وسيعتمد إعمال الحق في التنمية من الناحية الفعلية، وبوصفه عملية إعمال تدريجي لمختلف الحقوق، إلى جانب النمو الاقتصادي المبني على هذه الحقوق، على الجهات المنوطة بها الوفاء بهذه الالتزامات عن طريق اعتماد السياسات المناسبة. وستهدف هذه السياسات إلى إعمال الحقوق الأصلية، كأن توائم بين سياسات قطاعية معينة وسياسات كلية مناسبة. وعلى نحو ما ورد في إعلان الحق في التنمية، فإن الجهات المنوطة بها هذه الواجبات هي الدول بشكل رئيسي، التي يتعين دعمها من جانب المجتمع الدولي والوكالات الدولية والجهات المانحة الثنائية والحكومات الأخرى والشركات المتعددة الجنسيات، كل منها حسب التزاماتها المقابلة. ويجب على الدول صياغة هذه السياسات الإنمائية وتصميمها وتنفيذها بما يتفق ومعايير حقوق الإنسان التي تقضي بعدم التمييز والمشاركة والمساءلة والشفافية، والتفاسم العادل للفوائد. ويجب على المجتمع الدولي أن يتعاون مع هذه الدول لتمكينها من تنفيذ هذه السياسات<sup>(٤)</sup>. وهي عبارة عن التزامات قواعد السلوك المصممة لتنظيم احتمالية إعمال الحق في التنمية

والتي يجب على كافة الأطراف تنفيذها<sup>(٥)</sup>. ونظراً لعدم وجود تطابق تام بين السياسات والنتائج، فإن الوفاء بالتزامات قواعد السلوك قد لا يؤدي على نحو ثابت إلى الوفاء بالتزامات المتعلقة بالنتائج. وحتى مع بذل أفضل الجهود، فإن هذه السياسات لا يمكن أن تسفر عن نتيجة كاملة، نظراً للتطورات غير المتوقعة والمتغيرات الغير محددة، وخاصة حينما تتعلق هذه النواتج بالوفاء بحقوق إيجابية عوضاً عن تفادي الانتهاكات. على أنه عندما يتم الاعتراف بحق ما على أنه حق صحيح، فإن على الدول والمجتمع الدولي واجب يتمثل في الوفاء بالتزامات قواعد السلوك المقابلة باعتماد السياسات التي يمكن إظهارها على أنها المرجحة بشكل أكثر لتقديم نواتج للاستجابة لهذا المطلب. ويمكن للمتمتعين بالحقوق المطالبة بهذه السياسات على أنها "حقوق سامية"، مما يجعل الدول الأطراف مسؤولة عن توفير سبل الانتصاف الملائمة لعدم اعتماد هذه السياسات وتحميل المجتمع الدولي المسؤولية عن تعاونها معها لتنفيذها. ويستمد تبرير الحقوق السامية من الحقوق التي يتوقع أن تفي بها الجهات المنوطة بها الواجبات، بيد أنه يمكن للمطالبة بها باعتبارها استحقاقات مثلها في ذلك مثل الحقوق الأخرى<sup>(٦)</sup>.

٥- وتؤثر التطورات الدولية في عالم متعولم على قدرات البلدان النامية على صياغة وتنفيذ السياسات الرامية إلى إعمال الحق في التنمية. ويعتمد الشيء الكثير أيضاً على جهود المجتمع الدولي من أجل مساعدة البلدان النامية في هذا الصدد. ويمكن تحليل خصائص العملية المتعلقة بإعمال الحق في التنمية ونجاح هذه الجهود أو فشلها بالنسبة لكافة الحقوق مجتمعة، وعلى نحو أكثر تحديداً عن طريق التركيز على السياسات الرامية إلى القضاء على الفقر - أسوأ أشكال الحرمان من حقوق الإنسان - والسياسات الرامية إلى حماية الجماعات الضعيفة في المجتمع في أعقاب ما يطرأ من متغيرات اقتصادية. وإن رفاه الفقراء والجماعات الضعيفة يمكن احتسابه على أساس دخلهم واستهلاكهم وقدراتهم، والتي تتجلى على سبيل المثال، في وصولهم إلى الغذاء والتعليم والصحة والملجأ والعمل وغير ذلك. ويناقش هذا التقرير الكيفية التي تكون بها الدول الملقاة على عاتقها المسؤولية الرئيسية في تنفيذ الحق في التنمية، قادرة على تنفيذ السياسات الرامية إلى الحد من الفقر وتعزيز القدرات الأساسية للفقراء والضعفاء.

٦- وتعمل العولمة من حيث المبدأ على توسيع فرص التمتع بالسلع والخدمات بما يتجاوز ما يمكن لبلد ما أن يقدمه بنفسه من هذه السلع والخدمات، مثلما هو الحال بالنسبة للمشاركة في أسواق آخذة بالتوسع وما تفعله بالنسبة للفرد، ومن ثم التعزيز المحتمل للقدرات من أجل التمتع بالحق في التنمية. بيد أن معظم الدول النامية لم تقم بذلك من الناحية العملية كما جرى تحليله في هذا التقرير. وبغية ترجمة الفرص المحتملة إلى قدرات حقيقية، سيحتاج البلد إلى اعتماد مجموعة من السياسات الملائمة.

٧- ويسعى نهج الحق في التنمية إلى الجمع بين الفرص التي يتيحها إدماج البلد في الاقتصاد العالمي، والسياسات الإنمائية التي تمكنه من إعمال كافة حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتحقيق عملية النمو الاقتصادي بمساواة وعدالة، مما يؤدي إلى القضاء على الفقر والأمية وسوء التغذية والاعتلالات الصحية وتوفير الحماية للجماعات المهمشة والضعيفة في المجتمع. ولا يمكن لانفتاح التجارة والاستثمار العالميين أن يحققها لوحدهما هذا الهدف، كما لا يمكن أن يكونا الهدفين الوحيدين اللذين تسعى إلى تحقيقهما السياسات الإنمائية. وستعين تنفيذ المزيد من السياسات التفعيلية والمصممة بصورة جيدة والموجهة نحو تحقيق الأهداف والتي تستفيد من فرص العولمة والتي تتمشى مع تشجيع مبادرات أصحاب المشاريع المحليين وإنتاجيات المجموعات السكانية العاملة في البلد. ويتعين على الدولة أن تلعب دوراً فعالاً في مجال تنظيم اقتصادات السوق. هذا وإن الفرص التي توفرها العملية القائمة على السوق لزيادة الحوافز وتحسين الإنتاجيات لن تساعد إلا في تصميم وتنفيذ السياسات الإنمائية المبنية على حقوق الإنسان. وقد تقتضي الضرورة أن تتعاقب مختلف عناصر هذه السياسة على نحو ملائم، مع تلطيف إيقاع

خطى الانفتاح، وتنظيم هوامش العمليات المتعلقة بقوى الأسواق والتدخل عند اللزوم تدخلاً فعالاً، عن طريق توفير العام للبنى التحتية والخدمات الاجتماعية في حالة عجز الأسواق عن توفيرها. وإن نهج الحق في التنمية حيال السياسات الإنمائية ليس ضد العولمة، بل بالأحرى يجعلها تعمل على تحقيق هذه الأهداف الأساسية للتنمية.

### ثانياً - العولمة والحق في التنمية

٨- تقتضي العولمة ضمناً وبشكل أساسي عملية إدماج لآحاد البلدان في الاقتصاد العالمي. وقد تسارعت هذه العملية في الـ ٢٥ عاماً التي تلت أزمات النفط خلال السبعينات، حينما شهدت معظم البلدان النامية زيادة كبيرة في تفاعلها مع البلدان الأخرى، وخاصة مع البلدان الصناعية والمنظمات الدولية. وقد أدى حجم هذا التفاعل وسرعته إلى تحول نوعي في العلاقات مما نجم عنه تآكل ملحوظ في استقلالية معظم البلدان النامية من ناحية وضع السياسات. وكان على أي دولة ذات سيادة عند صياغتها للسياسات في سياق العولمة، أن تحلل عواملها على ضوء الاستجابة المحتملة للبلدان الأخرى، قبل اعتمادها وتنفيذها، لا سيما تلك المتعلقة بشركائها التجاريين. على أنه في ظل المرحلة الراهنة للعولمة المتسارعة، فإن أي استجابة قوية عكسية متعجلة يمكن أن تكون كافية لقيام البلدان بالمبادرة بتغيير سياساتها أو التخلي عنها.

٩- وإن العاملين المسؤولين بشكل أكثر عن الطفرة الملحوظة في مجال التفاعل بين البلدان هما، أولاً، التقدم التكنولوجي في مجال النقل والاتصالات والمعلومات وتخفيض تكلفة المعاملات، وثانياً، تقليل الحواجز أمام التجارة الدولية والاستثمارات والتمويل في كل من البلدان الصناعية والنامية. وقد تجلّى ذلك في الزيادة الحادة التي طرأت على إجمالي التدفقات التجارية - الصادرات والواردات معاً - كحصة من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان المنخفضة الدخل منذ عام ١٩٨٠، فضلاً عما طرأ على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه البلدان، كحصة من إجمالي تكوين رأس المال الثابت الخاص بها وناجتها المحلي الإجمالي. وعلى الرغم من وجود اختلاف كبير في أداء مختلف البلدان بشكل عام بالمقارنة مع سجلاتها السابقة، إلا أنه كانت هناك زيادة ملحوظة في هذه المؤشرات خلال هذه الفترة<sup>(٧)</sup>.

١٠- على أن الإحصاءات كانت أكثر غموضاً فيما يتعلق بالتدفقات الرأسمالية أو تحويل الموارد. فقد كانت هناك زيادة مذهلة في إجمالي التدفقات الرأسمالية إلى البلدان النامية التي شاركت مشاركة فعالة في تنامي الإقراض الدولي والتجارة الثنائية في أسواق الأسهم والسندات والمشتقات والمعاملات العالمية في النقد الأجنبي. بيد أن معدل مستوى صافي التدفقات الرأسمالية لم يتغير كثيراً في التسعينات بالمقارنة مع أواخر السبعينات، كما تبينه ذلك بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، مما يشير إلى عدم وجود زيادة كبيرة في تحويل الموارد بالنسبة للبلدان النامية مجتمعة. وعلاوة على ذلك، كان هناك تحول ملحوظ في تركيبة تدفقاتها الرأسمالية في هذه الفترة. فقد انخفضت حصة التدفقات المالية الرسمية في إجمالي التدفقات الرأسمالية بالنسبة للبلدان النامية انخفاضاً حاداً، من أكثر من ٥٠ في المائة في الثمانينات إلى ٢٠ في المائة في التسعينات، مع التوسع في التدفقات الرأسمالية الخاصة التي عوضت الانخفاض في التمويل الرسمي. ومع أن التمويل الرسمي تدفق في الأغلب إلى البلدان النامية الفقيرة، إلا أن التدفقات الرأسمالية الخاصة تركزت على مجموعة منتخبة من البلدان النامية، حيث اقتصر تلقي أكثر من ٩٠ في المائة من هذه التدفقات على ٢٠ بلداً خلال التسعينات بمقارنتها بنسبة ٥٠ في المائة خلال السبعينات والثمانينات<sup>(٨)</sup>. وفي الواقع، فإن الزيادة المفاجئة في التدفقات المالية الدولية التي لازمت عملية العولمة المتسارعة،

تجاهلت معظم البلدان النامية، حتى وإن تأثرت بتوسع التجارة الخارجية فيما يتعلق بكل من الصادرات والواردات، وكذلك الاستثمار الأجنبي المباشر.

١١- ومن الصعب إجراء تقييم بشكل مباشر لآثار مثل هذه العولمة على التمتع بالحق في التنمية في هذه البلدان النامية، إذ ستكون المؤشرات المتعلقة بهذا الحق عبارة عن مجموعة من المؤشرات الدالة على توافر السلع والخدمات المقابلة لمختلف الحقوق والمؤشرات الملائمة للحصول القائم على الحقوق (بمساواة وعدم تمييز ومشاركة ومساءلة وشفافية) على هذه السلع والخدمات. ومع أن صياغة المؤشرات الملائمة للحصول على السلع والخدمات قد لا تكون أمراً سهلاً، إلا أن مؤشرات توافرها قد تستمد من البيانات التي يقدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: *تقارير التنمية البشرية*. وفي الواقع يمكن وصف التمتع بالحق في التنمية على أنه التمتع بالتنمية البشرية على نحو يتفق ومعايير حقوق الإنسان. ولذلك، فإذا كانت العولمة ستترك كحد أدنى آثاراً إيجابية على الحق في التنمية، فإنه ينبغي لها أن تكون على علاقة إيجابية مع دليل التنمية البشرية أو المؤشرات الأساسية لهذا الدليل. ولسوء الحظ فقد تعذر إنشاء أي علاقة متبادلة من هذا القبيل. وبأخذ النسبة الكلية للنتائج المحلي الإجمالي إلى التجارة كبديل، فيما يخص إدماج بلد ما في الاقتصاد العالمي، فقد تبين أنه لم تكن هناك علاقة مهمة في هذا الخصوص.

١٢- ويمكن أن يكون هناك سبيل بديل لتقييم الآثار التي يخلقها الإدماج على الحق في التنمية عن طريق إقامة صلة بين هذا الإدماج ومؤشرات الفقر. ونظراً لأن الفقر يعتبر انتهاكاً لحقوق الإنسان، فإن مؤشرات الحد منه يمكن أن تستخدم كمؤشرات دالة على مستوى إعمال الحق في التنمية. وهكذا فإن القرائن الإحصائية لأي آثار من هذا القبيل تعد مجدداً بعيدة كل البعد عن أن تكون جلية لا لبس فيها. وبالنسبة لبعض البلدان وخلال هذه الفترة من العولمة المتسارعة، فإن تحسين مؤشرات الإدماج، مثل نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى التجارة، اقترن بانخفاض في مؤشرات الفقر مقاسة على أساس مستوى الدخل. على أن هذا الاقتران لم يكن شاملاً كما أن مرونة استجابة الحد من الفقر بالنسبة للزيادات في الدخل لم تكن مستقرة<sup>(٩)</sup>. ومن الواضح أن هناك بضعة عوامل تعمل معاً في هذا الصدد ولا يمكن فصل الآثار عن تأثيرات الإدماج الدولي. وعلاوة على ذلك، فإذا ما قيس الفقر على أساس القدرة أو التمتع بالحق في الصحة والتعليم والسكن وغير ذلك، فلا يمكن قيام مثل هذا الاقتران.

١٣- وستكون الآثار التي تتركها العولمة على انخفاض الإيرادات الناجم عن الفقر (أي عدد السكان ممن يعيشون دون مستوى الحد الأدنى من الدخل)، صريحة، إذا ما أدت العولمة إلى تحقيق نمو اقتصادي ولم يحدث أي تدهور شديد في توزيع الدخل. ولكن هل تؤدي زيادة إدماج البلدان في الاقتصاد العالمي بشكل تلقائي ثابت إلى حدوث زيادة في النمو الاقتصادي؟ والجواب على ذلك هو كلا، من الناحيتين النظرية والعملية على السواء. وبالطبع فإن هناك افتراض محدد من الناحية النظرية يفيد بأن زيادة الإدماج ستؤدي إلى تحقيق زيادة في النمو. كما أن حدود إمكانيات الإنتاج والاستهلاك بالنسبة للبلد المدمج في الاقتصاد العالمي ستتوسع، وستؤدي زيادة التنافس إلى زيادة الكفاءة، وسيجتذب ارتفاع الإنتاجية المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية، مما يؤدي إلى إحراز تقدم تكنولوجي وتحقيق نمو متزايد ومستدام. وقد تتولى أرباح الكفاءة الاستاتيكية من إعادة تخصيص الموارد المتأتية من توسيع الصادرات، تمويل واردات أكثر وأرخص، لا سيما واردات السلع الرأسمالية التي لن يستلزم الأمر إنتاجها محلياً، والتي ستحول إلى أرباح دينامية في إطار زيادة النمو. بيد أن هذه النواتج لن تتحقق بشكل تلقائي وثابت حتى من الناحية النظرية، ما لم تصمد الافتراضات المتعلقة بالتوازن التنافسي التي غالباً ما تكون مقيدة بشدة، من الناحية الفعلية. وعلى الأغلب فإن بوسع المرء القول إن هناك احتمال كبير في أن تتحقق هذه النواتج في أعقاب ازدياد إدماج بلد ما في الاقتصاد العالمي، إذا ما جرى طرح السياسات الملائمة في هذا الصدد<sup>(١٠)</sup>.

١٤- ومن الصعب من الناحية العملية التثبت بشكل تجريبي من أن ازدياد العولمة سيؤدي إلى تحقيق نمو اقتصادي أكبر بالنسبة لبلد ما. وغالباً ما تكون مؤشرات، مثل مؤشرات ازدياد نسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى التجارة، نتيجة تحسين البلد لأدائه الاقتصادي الشامل، والذي ينجم عن تنفيذ عدد من السياسات المنفذة بطريقة متزامنة، إذ لا ترتبط جميعها بانفتاح الاقتصاد أو بسياسات تحرير التجارة. ومثلما لاحظ داني رودريك، فإن الدراسات المبينة على سياسات الانفتاح الحقيقية، كتخفيض معدل مستويات الحواجز الجمركية وغير الجمركية لبلد ما، لا توحى بوجود أي علاقة إيجابية منهجية مع معدل نموها الاقتصادي. وفي الواقع، فإن ما مجموعه ٤٢ بلداً نامياً، من بينها ١٢ بلداً في أمريكا اللاتينية و٦ في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا و١٥ في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، نمت بنسبة تزيد على ٢,٥ في المائة بحسب الفرد (وهي بلدان ذات معدلات نمو عالية من السكان بشكل ملحوظ) خلال الأعوام التي سبقت أزمة النفط لعام ١٩٧٣ - على الرغم من اتباعها لسياسات تصنيعية بديلة للواردات خلف حواجز حمائية عالية. وإن إجمالي حالات انعدام الكفاءة بالنسبة لهذه السياسات الحمائية، حتى عندما تتمخض عن قيمة إضافية سلبية لبعض الصناعات، قد لا تنفي التأثيرات التي تتركها زيادة الاستثمارات في بيئة محمية على نمو هذه الاقتصادات<sup>(١١)</sup>.

١٥- وتعد أكثر الدراسات تأثيراً حول العلاقة الإيجابية بين الانفتاح أو الاندماج في الاقتصاد العالمي والنمو الاقتصادي، هي الدراسة التي أجراها ساكس ووارنر<sup>(١٢)</sup>، حيث بينا فيها أن الاقتصادات المنفتحة تنمو بمعدل نسبة مئوية قدرها ٢,٤ سنوياً، أسرع من مثيلاتها المغلقة - وهو حقاً اختلاف جوهري. على أن هذه الاقتصادات المنفتحة تتبع عدداً من السياسات إلى جانب تخفيض الحواجز التجارية وتكثيف أسعار صرف العملات، كاتباعها لسياسات ضمان استقرار الاقتصاد الكلي والمزايا الموقعية. وقد حذت العديد من الدراسات الرئيسية حذو ساكس ووارنر في هذا المجال، مؤكدة بذلك آثار هذه السياسات التكميلية. ويخلص سيباستيان إدوارد في دراسته التي تعد الأكثر شمولاً لاستخدامها بيانات عن ٩٣ بلداً وتناولها لتسعة مؤشرات مختلفة عن الانفتاح، إلى أن ازدياد الانفتاح يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي، لأن التوسع التجاري يدفع المنتجين المحليين إلى التنافس بشكل أكبر واستيعاب ما يستجد من تكنولوجيات واستحداث تكنولوجيات جديدة، تتطلب جميعها سياسات دعم تكميلية<sup>(١٣)</sup>.

١٦- ولخص داني رودريك بشكل جيد قرائن العلاقة التجريبية بين الانفتاح والنمو الاقتصادي كما يلي:

"لم يحصل أن تطور بلد بشكل ناجح بتجاهله للتجارة الدولية والتدفقات الرأسمالية الطويلة الأمد. وقد نمت قلة قليلة من البلدان على فترات طويلة من الزمن دون أن تشهد زيادة في حصة التجارة الخارجية بالنسبة لمنتجاتها الوطنية... بيد أنه من الصحيح أيضاً أن بلداً ما لن يتطور بمجرد انفتاحه على التجارة والاستثمارات الخارجية. وقد تمثلت البراعة في هذا المجال بالنسبة للحالات الناجحة، في الجمع بين الفرص المتاحة من جانب الأسواق العالمية والاستثمارات المحلية واستراتيجيات بناء المؤسسات لتحفيز حيوية أصحاب المشاريع المحليين"<sup>(١٤)</sup>.

١٧- وفيما يتعلق بتوزيع الدخل، توحى عدة دراسات تتناول استقصاءات أجريت على مستوى الأسر في بلدان مختلفة خلال فترة من الزمن، بأن معامل جيني بوصفه مؤشراً على توزيع الدخل، مستقر بشكل نسبي وأنه يتغير بصورة بطيئة إلى حد ما<sup>(١٥)</sup>. وهكذا فإن حصول أي زيادة في معدل دخل الأفراد لبلد ما، ينبغي أن يترتب عليها زيادة في دخول الفقراء، من أجل انتشار البعض منهم من برائن الفقر. بيد أن عدة دراسات شككت في الأساس التجريبي لهذه العلاقة، وخاصة في سياق العولمة التي ظهرت خلال العقود القليلة الأخيرة. وبالنسبة لبعض

البلدان، فقد أدى اعتمادها على السياسات المحددة التي اتبعتها في عملية إدماجها في الاقتصاد العالمي، إما إلى أن نموها الاقتصادي لم يتسارع مع زيادة إدماجها، أو أن التفاوت في الدخل قد اشتد سوءاً مع زيادة في حدوث الفقر.

١٨- وإن الدراسة الشاملة التي أجراها كورنيا<sup>(١٦)</sup> استناداً إلى التحليل الاقتصادي القياسي لاتجاهات الدخل بين الخمسينات والتسعينات فيما يتعلق بـ ٧٧ بلداً تشمل ٨٢ في المائة من سكان العالم و ٩٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مقاسة على أساس معادل القوة الشرائية، تعارض الأفكار التي تذهب إلى أن هناك زيادة في النمو ترافق العولمة واستقرار معامل جيني، أو توزيع الدخل. وبمقارنتها بالفترة ١٩٥٠-١٩٧٣، فقد اقترنت عولمة معظم البلدان خلال الـ ٢٠ عاماً الأخيرة بتباطؤ النمو وزيادة أوجه التباين، حيث انخفض معدل نمو الاقتصاد العالمي، الذي كان حوالي ٥ في المائة تقريباً منذ الخمسينات وحتى عام ١٩٧٣، وبشكل ملحوظ إلى ما دون معدله في الأعوام اللاحقة للعولمة. ووصل معدل النمو بالنسبة لـ ٤٢ بلداً إلى أكثر من ٢,٥ في المائة لكل فرد قبل عام ١٩٧٣. ولم تستطع سوى ١٢ بلداً المحافظة على هذه الوتيرة خلال العقد التالي. وبدأت بلدان الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية التي شهدت نمواً ملحوظاً في الإنتاج الإجمالي في الفترة السابقة، تعاني في المتوسط من تدهور في معدلات نموها في الفترة اللاحقة. وبلغت معدلات النمو بالنسبة لخمسة عشر بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى أكثر من ٢,٥ في المائة لكل فرد في أوائل الفترة التي شهدت العولمة. وفي الحقيقة، فقد اتسمت ستة من هذه البلدان بكونها من أسرع البلدان النامية نمواً خلال هذه الفترة وحتى مطلع الثمانينات. ومن ثم بدأ نمو دخل الفرد لهذه البلدان الأفريقية في التدهور بشكل مستمر، ولم تتمكن سوى قلة منها من الصمود في أواخر التسعينات.

١٩- وكان أداء معظم البلدان النامية فيما يتعلق بتوزيع الدخل أسوأ في فترة تسارع العولمة بمقارنته مع الفترة التي سبقت منتصف السبعينات. فبالنسبة لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على سبيل المثال، انخفض التفاوت على نحو ثابت بين الخمسينات والستينات وحتى معظم السبعينات، نظراً للانخفاض الثابت في معدلات البطالة والأرباح الثابتة وتوسيع الضمانات الاجتماعية. ومنذ أواخر السبعينات، انعكس هذا الاتجاه بصورة تدريجية أولاً في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا ونيوزيلندا، ومن ثم تلتها البلدان الاسكندنافية وهولندا وإيطاليا. وكان هناك ارتفاع أفقي بالنسبة لهذا الاتجاه في فرنسا وفنلندا. وازداد التفاوت منذ عام ١٩٨٩ بشكل حاد في الاتحاد السوفياتي السابق، وفي أوروبا الوسطى بشكل أكثر اعتدالاً. وبدأت معاملات جيني التي كانت أعلى ما يكون في العالم بالنسبة لبلدان أمريكا اللاتينية، بالانخفاض في السبعينات في معظم أرجاء المنطقة، باستثناء المخروط الجنوبي. بيد أن التفاوت ارتفع مجدداً في الثمانينات والتسعينات، نظراً للصدمات الخارجية والركود وانخفاض حصة الأجور. وكانت الفجوة بين المناطق الريفية والحضرية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى هي المصدر الرئيسي للتفاوت، وخلال فترة الركود أو انخفاض معدلات الدخل لفترة الثمانينات، تدهورت دخول الأفراد في المناطق الحضرية أكثر منها في المناطق الريفية، لتبدو وكأنها عملية "تسوية تنازلية".

٢٠- وباختصار فإن دراسة كورنيا تبين أنه بالنسبة لفترة الثمانينات والتسعينات التي شهدت تسارع العولمة، سجل ٤٥ بلداً من مجموع ٧٧ خضعت لهذه الدراسة، والتي تمثل ٤٦,٢ في المائة من سكان العالم، زيادة في التفاوت، بعض منها بشكل مستمر وأخرى بما في ذلك الولايات المتحدة والصين، في شكل حدود حصان. وتباطأت هذه الزيادة بالنسبة لـ ٤ بلدان، بينما انخفضت فعلاً بالنسبة لـ ١٦ بلداً أخرى. وهذا يؤكد بوضوح أنه ليست هناك علاقة موحدة أو شاملة بين نمو الدخل في اقتصاد متعولم والمساواة فيه، لأنه يتأثر بالظروف الخاصة للبلد والسياسات التي تتبعها حكومته.

### ثالثاً - المساعدة الدولية وتحرير التجارة والحق في التنمية

٢١ - يعد دور المجتمع الدولي في تشجيع التجارة والاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلدان النامية دوراً حيوياً من أجل أعمال الحق في التنمية، وذلك بالإضافة إلى المساعدة الأجنبية وتحويل الهبات والتدفقات التساهلية وتدفقات المالية التي تتلقاها البلدان النامية من التجارة (الصادرات) أو الاستثمار الأجنبي المباشر، تلك التي تتلقاها من خلال المساعدة الأجنبية بشكل كبير. وخلال التسعينات زادت نسبة صادرات البلدان النامية من السلع والخدمات بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي، من ٢٦ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ما يقارب ٣٤ في المائة في عام ٢٠٠٠. على أن التجارة العالمية منظمة بشكل كبير ومجال الممارسة فيها هو أبعد ما يكون عن المستوى المطلوب. ويواجه الفقير العادي في البلدان النامية التي تباع منتجاتها في الأسواق العالمية، عقبات تبلغ ضعفي تلك التي يواجهها نفس العامل في أي من البلدان الصناعية، حيث تصل إعانات الدعم الزراعية لوحدها إلى حوالي ١ بليون دولار يومياً - وهي تفوق إجمالي المساعدات بستة أضعاف. وهذه الحواجز والإعانات تكلف البلدان النامية أكثر بالنسبة لفرص التصدير الضائعة، مما تتلقاه من مساعدات تبلغ ٥٦ بليون دولار كل عام<sup>(١٧)</sup>.

٢٢ - وبالنسبة لمعظم البلدان النامية، تعتبر الموارد المتوفرة على الصعيد المحلي غير كافية وكذلك الحال بالنسبة للتدفقات الرأسمالية الخارجية - تدفقات تساهلية وغير ذلك. وإن تدفق المساعدة الإنمائية الرسمية هو أقل بشكل ملحوظ من الالتزامات التي قطعها على نفسه مجتمع الجهات المانحة في مختلف المحافل الدولية. وهكذا، فمع أن هناك اتفاق على سبيل المثال، تعهد بموجبه المجتمع الدولي (في الجمعية العامة في عام ١٩٧٠)، ببلوغ هدف يتمثل في تخصيص ٠,٧ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة للبلدان النامية وتخصيص ما مقداره ٠,١٥ في المائة إلى ٠,٢ في المائة من ناتجها القومي الإجمالي لأقل البلدان نمواً، إلا أنه لم يقترب من بلوغ هذا الهدف سوى قلة من البلدان. ولا تبلغ قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية الحالية التي تقدمها البلدان الصناعية سوى ٥٦ بليون دولار سنوياً، وهي ما يقارب ٠,٢ في المائة فقط من ناتجها القومي الإجمالي. ولو أخذ المرء في الاعتبار الالتزامات التي قطعها رؤساء الدول على أنفسهم خلال مؤتمر قمة الألفية، فستتطلب تلبية التكاليف المترتبة على تحقيق كافة الأهداف الإنمائية للألفية<sup>(١٨)</sup> من ٤٠ إلى ٦٠ بليون دولاراً إضافية من الموارد. وهي في مجموعها لا تزال تشكل قرابة ٠,٥ في المائة فقط من الناتج القومي الإجمالي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي.

٢٣ - وهناك وسيلة مهمة للتصرف في الموارد فيما يتعلق بعملية التنمية المبنية على حقوق الإنسان، لا سيما في تلك البلدان التي تكون بأمس الحاجة إلى هذه العملية، عن طريق معالجة مشكلة المديونية التي تعاني منها، وبوجه خاص مديونيتها للمجتمع الدولي. ويرجع تاريخ مبادرات تخفيض الديون للمؤسسات المتعددة الأطراف إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون في عام ١٩٩٦، والتي كانت مختلفة عن الجهود السابقة ذات الصلة بإعادة جدولة الديون الرسمية (نادي باريس) والدائنين الرسميين (لندن). واعتباراً من تموز/يوليه ٢٠٠٢<sup>(١٩)</sup>، أقرت حزم تخفيض الديون في إطار مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بالنسبة لـ ٢٧ بلداً<sup>(٢٠)</sup>، أغلبيتها في أفريقيا، وقدمت المساعدة أو التزم بتقديمها بمبلغ يزيد على ٤١,٥ بليون دولار. وهذا ما يعادل نصف الأعباء التي تثقل كاهل هذه البلدان تقريباً.

٢٤ - وقد وجهت الانتقادات إلى الاستراتيجية الأولية لمبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، كبرنامج رئيسي لجدول الأعمال الجديد لمكافحة الفقر بوصفها أبطأ وأكثر قصوراً مما يجب بسبب ما يكتنفها من تقصيرات، لأن لا بد للبلد المعني أن يكون قد خضع مرتين على الأقل لعمليات مرفق التكيف الهيكلي المعزز تحت إشراف صندوق النقد الدولي، وهذا يعني ست سنوات. وكان هناك تعريف غير ملائم أيضاً لمستويات القدرة على تحمل الديون،

كما كان مستوى العتبات مرتفعاً حيث يصل معدل خدمة الديون إلى ٢٥ في المائة من الإيرادات الضريبية، وأخيراً لم تكن هناك أموال كافية لدعمها. وتم تعديل المبادرة في عام ١٩٩٠ إدراكاً لأوجه القصور التي اكتشفت الاستراتيجية الأولية، وذلك في محاولة لتخفيف ديون المزيد من البلدان. وكان جوهر هذا البرنامج الجديد "استراتيجيته الموجهة على نحو مزعوم لتحقيق نمو" حيث جرى الإسهاب في شرحها في ورقات استراتيجية الحد من الفقر، التي نشأت بشكل مباشر عن استراتيجية الحد من الفقر الخاصة بالبلد. وعموماً، فعلى الرغم من كون المبادرة حاسمة على المدى القصير والمتوسط، إلا أنها ليست كافية بحد ذاتها كيما تعالج القيود الهيكلية التي تعرقل سير عملية التنمية المستدامة المبنية على حقوق الإنسان في البلدان المعنية.

٢٥- وكانت تجربة تحرير التجارة في فترة تسارع العولمة متباينة بالنسبة للمناطق المختلفة. انظر إلى حالة أفريقيا على سبيل المثال. فمع أنها بحاجة إلى توسيع وارداتها من السلع الرأسمالية والوسيلة، فضلاً عن طائفة من السلع الاستهلاكية، إلا أن تعريفات الاستيراد بقيت عالية، بمعدل ٢٥ في المائة، وهي تفوق معدل متوسط مثيلاتها في كافة البلدان النامية بأربع مرات. وتتمثل القيود الرئيسية على توسيع حجم الواردات في أفريقيا، في نقص الموارد اللازمة لتمويلها، وذلك لأن نمو صادرات أفريقيا كان أقل من نصف صادرات البلدان النامية الأخرى، ونظراً للقيود الشديدة على الميزانية التي لا يمكن إزالتها إلا عن طريق برامج تخفيف أعباء الديون. وانخفضت حصة أفريقيا من الصادرات العالمية، من ٣,٩ في المائة في عام ١٩٨٠ إلى ١,٥ في المائة في عام ١٩٩٧، ويعزى ذلك بشكل كبير إلى الحمائية في البلدان الصناعية إزاء السلع المستوردة من أفريقيا. ولو أزيلت كافة الحواجز التجارية من أمام الصادرات الأفريقية إلى كندا والاتحاد الأوروبي واليابان والولايات المتحدة، فإن الصادرات غير النفطية لأفريقيا ستوسع بنسبة ١٤ في المائة<sup>(٢١)</sup>، وفقاً لدراسة أجراها البنك الدولي. وغالباً ما استشهد ببلدان في آسيا والمحيط الهادئ باعتبارها حالات ناجحة لتحرير التجارة، اتسمت بزيادة النمو والحد من الفقر. ويعزى هذا النجاح، مثلاً يشير إليه داني رودريك، إلى الاستراتيجية الفعالة لتشجيع الاستثمارات والنمو الناجم عن التصدير، وليس تحرير الواردات الذي عادة ما يعقب هذا النمو. وقد عمدت كوريا وتايوان على سبيل المثال إلى "حماية الأسواق المحلية بغية تحقيق أرباح وقدمت إعانات سخية وشجعت شركاتها على أن تعكس هندسة المنتجات الحاصلة على براءات اختراع أجنبية وحسنت متطلبات الأداء، كمتطلبات الموازنة بين الصادرات - الواردات ومتطلبات المدخلات المحلية بالنسبة للمستثمرين الأجانب (حينما سُمح للشركات الأجنبية بالدخول إلى البلاد). وتعتبر جميع هذه الاستراتيجيات مقيدة بشدة الآن، وذلك في إطار اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"<sup>(٢٢)</sup>.

٢٦- وكان تحرير التجارة والاندماج في الأسواق العالمية بعيد المنال تماماً عمّا يسمى بالاقتصادات الانتقالية. فقد جرت معظم التجارة الخارجية في الفترة التي سبقت عام ١٩٨٩، فيما بينها داخل الكتلة السوفياتية. ولم يكن هناك سوى ما نسبته ٤٠ في المائة تقريباً من التجارة الخارجية في أوروبا الشرقية و ١٠ في المائة في الاتحاد السوفياتي السابق، تمت مع اقتصادات السوق خارج الاتحاد السوفياتي. وقد أدى تحرير الأسعار المحلية والخصخصة والتغييرات المؤسسية وتخفيض إعانات الدعم التي تقدمها الدول إلى المؤسسات إلى ارتفاع حاد في معدلات البطالة وانخفاض كبير في المنتجات، ممّا نجم عنه زيادة كبيرة في التكاليف الاجتماعية للتحويل. وتم احتواء الانخفاض في الأجور الحقيقية بالنسبة لأوروبا الشرقية، أكثر من احتواء الانخفاض في المنتجات والعمالة، على أن العمالة انخفضت بشكل تدريجي أكثر ممّا انخفضت فيه الأرباح بالنسبة للاتحاد السوفياتي السابق. وأثر تحرير التجارة على العائدات وعلى القدرة على الحفاظ على شبكات السلامة الاجتماعية، باستثناء الاقتصادات الانتقالية الأغنى بشكل نسبي خارج الاتحاد السوفياتي السابق. كما أدى انعدام شبكات السلامة إلى تأخير هيكلية المؤسسات من

جديد في بلدان رابطة الدول المستقلة، نظراً لبقاء العمال في المؤسسات القديمة وقبولهم بأجور أقل. على أن مستوى الفقر ازداد على نحو تتعذر معالجته.

٢٧- وانخفض متوسط التعريفات في أمريكا اللاتينية من ٥٠ في المائة في عام ١٩٨٥ إلى حوالي ١٠ في المائة في عام ١٩٩٦. وأثرت الحواجز غير التعريفية على ٣٨ في المائة من الواردات قبل إجراء الإصلاحات، بيد أنها لم تؤثر عليها سوى بنسبة ٦ في المائة بحلول عام ١٩٩٦. على أن آثارها على النمو وأوجه عدم المساواة في الدخل، تباينت بشكل جوهري بين البلدان. وازدادت الفوارق في مستوى الأجور في البرازيل وشيلي وفنزويلا وكولومبيا. وازدادت الفجوة في المكسيك بين الأجور التي يتقاضاها العمال غير المهرة وتلك التي يتقاضاها المهرة منهم، بشكل حاد بعد تحرير التجارة الخارجية. ولم تتوطد العلاقة بين تحرير التجارة والفقر أو النمو على نحو صحيح، على الرغم من أن أوجه التفاوت ازدادت بشكل عام.

### رابعاً - السياسات الإنمائية في اقتصاد عالمي

٢٨- من أجل تصميم سياسة إنمائية ملائمة لإعمال الحق في التنمية، فإنه من المهم الأخذ في الاعتبار، ليس الفرص فحسب، بل القيود المفروضة أيضاً على بلد ما، هو في سبيله إلى الاندماج بشكل متزايد في الاقتصاد العالمي. ويتمثل أحد القيود الرئيسية لعولمة العقدين الأخيرين المبنية على الأسواق في ميلها إلى تفضيل من لديهم مخزون أولي أكبر من الأصول وقدرة أكبر على التصرف في الموارد، وهذا يؤدي إلى زيادة أوجه التفاوت. ويمكن التغلب على ذلك عن طريق تصميم إصلاحات اقتصادية تصميمياً ملائمة، ولكن من دون هذه السياسات الإصلاحية، ستؤدي أوجه التفاوت المتنامية إلى تثبيط همة إعمال الحق في التنمية<sup>(٢٤،٢٣)</sup>.

٢٩- ويتمثل القيد الرئيسي الآخر الذي تفرضه عملية الإدماج المتزايد لبلد ما في الاقتصاد العالمي المبنية على الأسواق، في أن استقلالية هذا البلد في وضع سياساته تصبح مقيدة بشدة. كما أن خيارات السياسات الكثيرة التي كانت متاحة للعديد من البلدان التي هي بلدان صناعية الآن خلال المراحل الأولية للتنمية التي مرت بها أو للعديد من البلدان النامية خلال سنوات التصنيع البديل للواردات بالنسبة لأوائل فترة التعولم، لم تعد متاحة الآن لمعظم البلدان النامية. ويجب مراعاة الآثار التي تتركها سياساتها على الاقتصادات الأخرى في العالم والردود المحتملة على هذه السياسات من جانب هذه الاقتصادات، قبل الشروع حتى في صوغ هذه السياسات.

٣٠- فعلى سبيل المثال، عندما يستلزم الإدماج المتزايد تحرير التدفقات الرأسمالية الأجنبية وإلغاء قيود القطاع المالي المحلي، إلى جانب تخفيض الحواجز التعريفية وغير التعريفية، يتعين حينها استخدام بعض الأدوات التقليدية لسياسات الاقتصاد الكلي، كأسعار الفائدة أو أسعار الصرف أو معدلات الضرائب أو النفقات العامة، على نحو حذر أكثر بكثير من ذي قبل. وقد يتسبب رفع أسعار الفائدة إلى ما هو أعلى من معدلاته بالنسبة للأسواق العالمية، إلى اجتذاب تدفقات رأسمالية أجنبية كبيرة، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الصرف وانعدام القدرة التنافسية الدولية وزيادة العجز التجاري. وإذا ما أدى ذلك إلى فقدان الثقة في قوة العملة، فيمكن أن يكون هناك هروب لرأس المال وتكون هناك أزمة مالية في نهاية المطاف، مما يؤدي إلى انهيار أسواق الأوراق المالية وحدوث كساد اقتصادي، وخاصة إذا ما كانت السوق المالية المحلية منظمة بصورة غير ملائمة. وكانت هذه هي التجربة العامة لأزمة شرق آسيا المالية في النصف الثاني من التسعينات. ومن جهة أخرى، فإن تحديد أسعار الفائدة دون مستوى معدلاتها بالنسبة للأسواق العالمية، يمكن أن يؤدي إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج فوراً، ويمكن أن يتسبب في حدوث أزمة، رهناً بحفاظ المؤسسات المالية؛ أو النظر في سياسة قد تؤدي إلى حدوث عجز مالي لتمويل

الاستثمارات العامة لتحفيز النمو أو العمل على تطوير القطاع الاجتماعي أو حماية الضمان الاجتماعي للفقراء. وإذا ما نجم عن ذلك زيادة في التضخم، فإنه سيؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الحقيقي بعيداً عن الفقراء، وإذا ما نشأت عن ذلك توقعات بشأن ارتفاع التضخم ومخاوف حيال تخفيض قيمة العملة، فقد يكون هناك هروب لرؤوس الأموال إلى الخارج وانخفاض في الاستثمارات المحلية، مما يعجل بحدوث أزمة مالية واقتصادية. وبالمثل، فإذا ما جرى تحديد أسعار صرف العملات دون مستوى موازنتها مثلما تتوخاه الأسواق، فإن هذا سيحفز على هروب رؤوس الأموال. وبالعكس، فإذا ما حُدِّدَت أسعار صرف العملات بمعدلات عالية جداً، فإن ازدياد العجز في الحساب الجاري قد يقوض الثقة في قيمة العملة المتداولة في البلاد، مما يمهّد الطريق أمام حدوث أزمة<sup>(٢٥)</sup>.

٣١- ومن الواضح أنه ليست هناك صيغة سياسة موحدة يمكن اتباعها من جانب كافة البلدان لتحقيق أهداف التنمية. ويجب أن تصمم أدوات سياسات الاقتصاد الكلي وفقاً للسياق الخاص بكل اقتصاد. وعلاوة على ذلك، يتعين تطبيق السياسات التي تؤثر في مختلف جوانب الأداء الاقتصادي، معاً كحزمة أو كبرنامج للإصلاح، كيما تعزز بعضها البعض في عملية تحقيق نتائج التنمية.

٣٢- وحقبة، عندما دفعت أزمات الاقتصاد الكلي التي حدثت في التسعينات، عدداً من البلدان في أمريكا اللاتينية وأفريقيا إلى طلب المساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فلما كانت قد تعرضت لضغوط من أجل اعتماد برامج شاملة للإصلاح باسم برامج التكيف الهيكلي التي جمعت بين سياسات معينة في مجالات عديدة، بدلاً من أن تقتصر على معالجتها للمشاكل المتعلقة بموازنة الاختلال في ميزان المدفوعات المالية، على النحو الذي انتهج في إطار برامج التمويل السابقة. وهذه في الواقع كانت بداية عملية إدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، التي سرعان ما شملت معظم البلدان النامية. وتباينت هذه البرامج من حيث التفاصيل بين مختلف البلدان: حيث ذهبت بعضها إلى تخفيض الضرائب، بينما ارتأت بلدان أخرى رفعها، وبعضها يقضي بتخفيض الأجور الحقيقية، بينما تتيح أخرى زيادتها. بيد أنها تضم جميعها من حيث صلتها بالسياسات الشاملة، تعديلات أسعار صرف العملات وتخفيض الإنفاق العام والإصلاحات الضريبية المتعلقة بتخفيض المعدلات الضريبية وتوسيع قاعدة الضرائب وتحرير التجارة الخارجية والاستثمارات وإلغاء الرقابة على الأسعار والنظم المالية. وهذه هي السياسات التي استدل عليها أساساً مما يسمى بتوافق آراء واشنطن.

٣٣- وهناك الكثير من الأقاويل الآن التي تنتقد سياسات التكيف الهيكلي هذه<sup>(٢٦)</sup>، حيث إن المحاولات التجريبية لتقييم الآثار التي تتركها هذه البرامج على الأداء الاقتصادي للبلدان التي تعتمد هذه السياسات - إما من أجل تحقيق نمو اقتصادي أو الحد من الفقر أو حتى تحسين ميزان المدفوعات الضريبية أو موازنتها - لم تكن واضحة، لأنه من الصعب جداً إرساء علاقة سببية بين المتغيرات العديدة، التي تتحرك بشكل متباين في أوقات مختلفة، دون الوقوع في الأخطاء السابقة. على أنه استناداً إلى دراسات أجريت من جانب كل من موظفي صندوق النقد الدولي وخبراء خارجيين، بما في ذلك التقرير الذي أعده بوتشوي<sup>(٢٧)</sup>، يمكن أن يجادل بأنه بالرغم من أن مضمون هذه البرامج أو السياسات قد لا تثير الاعتراض إلا أن نواتجها تعتمد بشكل جوهري على تصميم هذه البرامج أو السياسات وترتيبها ترتيباً تعاقبياً على نحو ملائم ووضع الترتيبات المؤسسية اللازمة في الحل المناسب كيما تعالج مشاكل أولئك الذين يمكن أن يتأثروا بها بصورة عكسية. وفي العديد من البلدان ذات العجز الكبير على سبيل المثال، فإنه عندما تسبق عملية إلغاء القيود المالية وضع سياسات الاستقرار الاقتصادي، فإن أسعار الفائدة ترتفع مما يؤدي إلى تخفيض استثمارات القطاع الخاص ورفع عبء الفوائد الذي تتحمله الحكومة، وبالتالي يؤدي إلى زيادة العجز المالي. وفي بعض البلدان، فإن قابلية تحويل الحسابات الرأسمالية وتحرير أسعار الفائدة قد بُدءَ بهما قبل تخفيض معدلات

التضخم. وقد أدت الزيادة الحادة في مستوى الأسعار، إلى جانب تولد المزيد من التوقعات حول ازدياد التضخم، إلى تخفيض القيمة الحقيقية لعائدات الحكومة، ولأن الحكومة حاولت ضغط الإنفاق العام، فقد تعطلت برامج التنمية الاجتماعية تماماً.

٣٤- وينبغي في بعض الأحيان للإصلاحات الهيكلية الخاصة باقتصاد ما أن تسبق تحريره. ويمكن لإزالة ضوابط الأسعار أو إلغاء إعانات دعم المدخلات أن ترفع أسعار العديد من المنتجات، بيد أنها يمكن ألا تؤدي إلى تنويع هذه المنتجات، ما لم تكن الإصلاحات الهيكلية قد وسّعت فعلاً شبكات النقل وقُدّمت الدعم المؤسسي من أجل الوصول إلى الائتمانات وتوسيع الأسواق. وبالمثل، فإن تحرير التجارة الذي قد يكون نافعاً جداً في النهاية، يمكن أن يتم على مراحل بشكل تدريجي، وخاصة عندما تكون استجابات العرض للصناعات التصديرية الجديدة هي أقل بكثير من تقلص الصناعات التي جرت حمايتها سابقاً.

٣٥- وهناك انتقاد رئيسي بشأن سياسات التكيف هذه يفيد بأن التأكيد المفرط على التقليل من المصروفات المالية في معظم البرامج قد أدى إلى إجراء العديد من التخفيضات في النفقات العامة، وخاصة المتعلقة منها بخدمات الصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية الأخرى<sup>(٢٨)</sup>. وبالرغم من عدم إمكانية الجزم بأن تخفيض هذه النفقات قد أدى إلى تدهور المؤشرات الاجتماعية أو زيادة الفقر أو تقليص النمو الاقتصادي، نظراً لوجود تشوهات أخرى شديدة في هذه الاقتصادات، لأن أي برنامج يشجع النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية، يتعين أفراد مخصصات لزيادة النفقات العامة على نحو كفوء وفعال التكلفة في مرحلة مبكرة من تنمية البلد. وفي الواقع يتعين لهذه الزيادة في النفقات العامة أن تكون أساساً لأي مخطط يرمي إلى إعمال الحق في التنمية.

٣٦- وفي حين أن صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وجها بشكل عام البلدان النامية بشأن تصميم سياسات الاقتصاد الكلي هذه وتنفيذها، تعكف منظمة التجارة العالمية الآن على وضع القواعد الخاصة بتنظيم التجارة الدولية والإشراف على هذه القواعد. وتعتبر هذه القواعد شاملة وصارمة أكثر بكثير من اتفاق مجموعة الغات (GATT)، وفرضت قيوداً شديدة على استقلالية سياسات معظم البلدان النامية. واستخدمت العديد من البلدان النامية في السابق التعريفات والحصص وإعانات الدعم القطاعية، مثلما فعلت البلدان الصناعية الحالية خلال مرحلتها الإنمائية المماثلة وتمكنت استراتيجياً من بناء ميزتها النسبية وتطوير صناعاتها. ولا يمكنها فعل ذلك بعد الآن، كما لا يمكنها زيادة ربحية قطاع الصادرات من خلال المخصصات المدعومة للائتمانات أو العملات الأجنبية، لأنه يتعين لأسعار صرف العملات الفعلية أن تكون هي نفسها بالنسبة للصادرات والواردات وعبر القطاعات. كما أن احتكار المصدرين للأسواق المحلية سيجذب إجراءات لمكافحة الإغراق. وقد يقيد نظام حقوق الملكية الفكرية الخاص بمنظمة التجارة العالمية تطوير القدرات التكنولوجية لبلد ما، ويرفع تكاليف المدخلات كثيفة التكنولوجية في عملية الإنتاج. كما سيعمل اتفاق الاستثمار المتعدد الأطراف المقترح على تخفيض قدرة البلدان النامية على المساومة بمقارنتها مع المؤسسات المتعددة الأطراف<sup>(٢٩)</sup>.

٣٧- والواقع، فإن اتباع البلدان النامية لقواعد اللعبة التي وضعتها منظمة التجارة العالمية التي تميل إلى المساواة بين الأسعار المحلية والأسعار الدولية - التي تُمنح لمعظم البلدان النامية من مناشئ خارجية - سيفقد قدرتها على المناورة بشكل ملحوظ من ناحية سياسات الاقتصاد الكلي التي تؤثر على الأسعار النسبية وبالتالي على تخصيص المحلي للموارد. ويصبح دور السياسات الضريبية في هذا المجال محدوداً أيضاً، لأن استخدامها بشكل واسع سيؤدي إلى تشويه الأسعار النسبية للسلع والخدمات وعوامل الإنتاج، بالمقارنة مع الأسعار الدولية. ولهذا السبب فإن

البرامج الخاصة بالإصلاحات الضريبية في معظم الحالات تشكل جزءاً من سياسات التكيف وكان الاتجاه العام هو تخفيض معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة على السواء. ونتيجة لذلك، لم يبق للبلدان النامية التي تتبع سياسات الإدماج في الاقتصاد العالمي، سوى سياسات الاقتصاد الكلي الخاصة بتخفيض قيمة أسعار صرف العملات ومتغيرات أسعار الفائدة وتقييدات الأجور - والتي هي جميعها مقيدة بالتطورات في الأسواق العالمية. وإن الأداة الوحيدة التي يمكن لهذه البلدان أن تستخدمها بشيء من المرونة، هي النفقات العامة شريطة أن تكون هناك إمكانية لتمويلها على نحو ملائم، إذ يمكن استخدامها لتحفيز استثمارات القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات الاجتماعية في مجال التعليم والصحة والتنمية الريفية والبنى التحتية التي لا تجتذب استثمارات القطاع الخاص، وبناء شبكات الضمان الاجتماعي. بيد أن مشاكل التمويل - كوضع حد للعجز العام المستدام وانتعاش الإيرادات الضريبية خاصة عند تخفيض تعريفات الواردات بصورة عامة - تفرض قيوداً على مقدار هذه النفقات العامة في اقتصاد متعولم.

### خامساً - الاستنتاجات والتوصيات

٣٨- يمكن إبراز الاستنتاجات التالية في ضوء المناقشة التي دارت حول آثار التطورات الدولية في الفترة الأخيرة للعملة المتسارعة. أولاً، إن الفرص التي أتاحتها العولمة للبلدان النامية والاندماج في الاقتصاد العالمي، لم تفض بشكل عام إلى تحسين التمتع بالحق في التنمية، حيث يدل هذا الحق ضمناً على عملية تنمية تشاركية ومتساوية وإلى عملية نمو اقتصادي عادلة، تتسم بإعمال كافة حقوق الإنسان المعترف بها إعمالاً تدريجياً. وهي تنطوي على تحقيق التنمية البشرية على نحو يتفق مع معايير وقوانين حقوق الإنسان. وإن عولمة البلدان النامية بشكل متزايد لم تفض دائماً إلى زيادة النمو الاقتصادي، وحيثما أفضت إلى ذلك، فإنها لم تقتزن بزيادة مستوى المساواة والعدالة الاجتماعية، وإنها لم تفض دائماً حتى إلى تحقيق الحد من الفقر، الذي يعدّ أسوأ أشكال الحرمان من حقوق الإنسان. ولم تقتزن هذه العملية اقتراناً منهجياً بإحراز تقدم في ميدان التنمية البشرية التي يمكن اعتبارها على أنها تجسد إعمال الحق في التنمية، عند تحقيقها على نحو مبني على حقوق الإنسان.

٣٩- ثانياً، إن ذلك لم يحدث نظراً لأن السياسات الملائمة من أجل إعمال الحق في التنمية قلما اعتمدت. وإن نهج الحق في التنمية لا ينكر أن العولمة وما يتصل بها من تحرير لقوى الأسواق والتجارة وتدفقات الاستثمارات تتيح فرصاً واسعة للبلدان النامية. وفي الواقع، فإن زيادة إمكانيات توسيع حدود الإنتاج والاستهلاك والنمو المستدام ينبغي أن تيسر إعمال الحق في التنمية. وحقيقة فإن بعض البلدان التي اغتنمت هذه الفرص وحققت زيادة في نموها الاقتصادي، بل عملت حتى على الحد من الفقر، تبين بوضوح الكيفية التي استطاعت بها إحراز تقدم أكبر في ميدان إعمال الحق في التنمية، بعد إدخال بعض التحسينات على السياسات والأطر المؤسسية الخاصة بها. كما وتبين التجارب التي خاضتها بلدان أخرى أن أخطاء السياسات قد تساهم في إعمال بعض الحقوق إعمالاً لا يفي بالغرض. وإن الدرس الذي تعلمناه بشكل واضح من ذلك هو أن العولمة لا تفضي بحد ذاتها أو وحدها إلى الوفاء بالحقوق المتضمنة في عملية الحق في التنمية.

٤٠- ثالثاً، ينبغي تحديد الأهداف تحديداً واضحاً خلال تحقيق عملية التنمية المبنية على حقوق الإنسان، عند تصميم السياسات الملائمة لذلك وتنفيذها، حيث إن تحرير التجارة أو إلغاء القيود أو العولمة على هذا النحو، ليست غايات بحد ذاتها، بل هي عبارة عن وسائل لتحقيق غاية التنمية المبنية على حقوق الإنسان. ولذلك يمكن أن تكون هناك معادلات فيما بينها، إذ يمكن ترتيبها ترتيباً تعاقبياً وتنفيذها على مراحل عبر الزمن، كما يمكن

استكمالها بسياسات سابقة. بيد أن ترتيبها ترتيباً تعاقبياً لا يعني انتهاكاً للحقوق، ويجب الحذر من عدم إحداث تشوهات تؤدي إلى إبطال فوائد هذه السياسات. وعلى سبيل المثال، يدل تحرير التجارة ضمناً على زيادة المساواة بين الأسعار المحلية والدولية، بينما لا يدل ترتيب هذه العملية ترتيباً تعاقبياً وتنفيذها على مراحل، على استحداث الحمائية من جديد بأي حال من الأحوال<sup>(٣٠)</sup>. وبالمثل، فإن رفع القيود عن قوى السوق لا يمكن أن يفضي إلى زيادة تدخلات وتشوهات هذه القوى، نظراً لأن إلغاء القيود هذا يمكن ألا ينجح في حالات معينة. ويتعين إيجاد سياسات تكميلية من أجل تعزيز عملية إلغاء القيود كيما يمكنها تحقيق النتائج المرغوب فيها.

٤١ - رابعاً، وكما ورد في التقارير السابقة التي وضعها الخبير المستقل، فإن أعمال الحق في التنمية يتطلب الوفاء بالتزامات الدول والمجتمع الدولي والوكلاء الآخرين لتنفيذ السياسات الإنمائية الملائمة. ويجب أن تكون هذه السياسات ذات صلة بالسياق الخاص الذي تطبق فيه، ويجب أن تحترم ضمن إطار العولمة، القيود المفروضة من جانب هذا الإطار من أجل تحقيق أقصى الفوائد، وألا تعمل ضد هذه العملية. وإن الانسحاب من العولمة سيعني التخلي عن هذه الفرص، وسيؤدي قطعاً إلى أن يحط من شأن السياسات التي تحترم هذه القيود وتعظم أعمال الحق في التنمية.

٤٢ - خامساً، تتمثل المطالبة بالحق في التنمية في أنها مجدية لتصميم السياسات الإنمائية وتنفيذها والتي تستطيع أعمال الحق في التنمية والعمل على احترام القيود التي تفرضها عملية العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها استفادة قصوى. وينبغي لهذه السياسات أن تستند إلى برنامج منسق يضم سياسات مختلفة بغية أعمال حقوق الأفراد (في الغذاء والصحة والتعليم والعمل والضمان الاجتماعي، إلخ) إلى جانب سياسات ترمي إلى تحقيق نمو اقتصادي مستدام يتسم بالمشاركة والمساواة. ومن الواضح أن تجربة سياسات التكيف والاصلاحات الاقتصادية التي اتبعتها العديد من البلدان النامية، تؤيد بوضوح المنطق الأساسي لسياسة الحق في التنمية المبنية على الترابط والتبادل بين مختلف السياسات الرامية إلى تحقيق أهداف مختلفة.

٤٣ - هذا وإن التزامات الجهات التي تقع على عاتقها الواجبات، وخاصة دول المجتمع الدولي، قد توضحت تماماً بالنسبة لنهج الحق في التنمية. فعندما يجري تنفيذ الحق في عملية التنمية من جانب بلد ما، يصبح التزام المجتمع الدولي بتيسير هذا التنفيذ هو الهدف الأسمى. وقبل كل شيء، يجب على الدول أن تضمن إزالة الحواجز الحمائية القائمة في بلدانها ضد صادرات البلدان النامية بأسرع وقت ممكن. ومثلما لاحظ رنك سترن، كبير الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي عند عرضه لدراسة أجراها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حول سبل وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق<sup>(٣١)</sup>: "إن وصول البلدان النامية إلى الأسواق يعدّ من أهم الخطوات التي تستطيع البلدان الغنية أن تتخذها في مكافحتها للفقر العالمي. وإنه لمن قبيل الرياء تشجيع البلدان الفقيرة على فتح أسواقها، وفي نفس الوقت فرض تدابير حمائية تقدم ما يرضي المصالح الخاصة والقوية في البلدان الغنية. وينبغي لهذه البلدان الغنية أن تكون قدوة للبلدان الفقيرة في هذا المجال".

٤٤ - ويلخص الخبير المستقل في الفقرات التالية بعض الحواجز التي تشير الدراسة إلى أن هناك ضرورة للتغلب عليها، وخاصة في ميدان تجارة السلع والمنسوجات والملابس وفي الزراعة:

(أ) تتراوح تقديرات مكاسب الرفاه الناجمة عن إلغاء الحواجز المفروضة على تجارة السلع - في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية - بين ٢٥٠ بليون دولاراً من دولارات الولايات المتحدة إلى ٦٢٠ بليون دولاراً سنوياً، حيث يذهب نحو ثلث هذا المبلغ أو نصفه إلى البلدان النامية. ووفقاً لتحليل أجراه البنك الدولي،

فإن تحقيق نمو أسرع يقترن بتخفيض شامل للتدابير الحمائية، قد يخفض عدد الأشخاص ممن يعيشون في حالة فقر بما تصل نسبته إلى ١٣ في المائة بحلول عام ٢٠١٥؛

(ب) وما تتراوح نسبته بين ٦ و ١٤ في المائة من خطوط التعريفات الخاصة ببلدان مجموعة الأربعة (الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة واليابان) تخضع لحدود التعريفات القصوى. وتتركز هذه الحدود في كندا والولايات المتحدة في مجال المنسوجات والملابس، بينما تتركز في مجال الزراعة والمنتجات الغذائية والأحذية بالنسبة للاتحاد الأوروبي واليابان. ويشكل نط الحماية هذا عقبات أمام البلدان التي هي في طور ارتقاء أولى درجات سلم التكنولوجيا. ويتفاقم تأثير هذه التعريفات بتقديم إعانات الدعم للقطاع الزراعي في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (مما يخفف الأسعار العالمية للسلع ويزيد من شدة تقلبها)، وذلك عن طريق إبقاء الحصص في ميدان الاتجار بالمنسوجات والملابس وفرض الحواجز العالية على التجارة فيما بين البلدان النامية؛

(ج) ولا يزال حوالي ثلاثة أرباع فقراء العالم يعيشون في المناطق الريفية، حيث يعتمدون بشكل كبير على الزراعة. ويواجه هؤلاء فيما يتعلق بصادراتهم الزراعية إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، تعريفات جمركية تفوق تلك المفروضة على الصادرات العادية فيما بين بلدان هذه المنظمة (بالنسبة لكافة الصادرات)، بواقع ١٠ قواسم أو أكثر. وتلقى القطاع الزراعي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بالإضافة إلى الإعانات، دعماً يقدر بمبلغ ٣١١ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة أو ١,٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠١. ويزداد معظم هذا الدعم بزيادة مستوى الانتاج، مما يساهم في حدوث إنتاج مفرط ينافس مزارعي البلدان النامية على الأسواق؛

(د) ويحتمل أن يكون لتحرير القطاع الزراعي في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية، تأثيرات دينامية طويلة الأمد على انتاج البلدان النامية وتجارتها. وستكون المكاسب الثابتة لوحدها بحدود ٣٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة بالنسبة للدخل و ١٢٠ بليون دولار بالنسبة للصادرات في السنة؛

(هـ) وتستأثر البلدان النامية بنحو ٥٠ في المائة من صادرات منسوجات العالم و ٧٠ في المائة من صادرات الملابس. وتعتمد عدة بلدان نامية بشكل كبير على هذه الصادرات. وتتجاوز الحواجز الجمركية بكثير تلك الحواجز المفروضة على المنتجات المصنوعة الأخرى، في البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء. وعلى الرغم من إبرام اتفاق دولي بشأن الاستغناء التدريجي عن حصص تجارة المنسوجات والملابس، إلا أن أغلبية ساحقة منها لا تزال قائمة. هذا وإن التركيز في نهاية الفترة على الاستغناء عن الحصص من جانب الاتحاد الأوروبي وكندا والولايات المتحدة قد وضع لإحداث ضغوط تكيف حادة في نهاية مدة التنفيذ في أوائل عام ٢٠٠٥، نظراً لأن الحصص وفرت الحماية للموردين الأقل قدرة على التنافس في كل من البلدان الصناعية والبلدان النامية على السواء؛

(و) وقد أعاقَت الحواجز المفروضة على صادرات السلع كثيفة العمالة في البلدان النامية، عملية إنشاء الوظائف. ويعتقد أن القيود التي تفرضها البلدان الصناعية على تجارة المنسوجات والملابس قد حالت دون إنشاء ما يزيد على ٢٠ مليون وظيفة مناسبة في البلدان النامية، تمثل العديد منها خطوة نحو الخروج من براثن الفقر الريفي؛

(ز) وأصبحت تدابير مكافحة الإغراق شائعة بدرجة كبيرة في الأعوام الأخيرة، حيث نشطت البلدان النامية في ذلك بشكل متزايد. وهناك خطورة تتمثل في أن هذا الاتجاه قد يشتد في الوقت الذي تتضاءل فيه

الحماية. وعلاوة على ذلك، فإن الحواجز التقنية (بما في ذلك معايير الصحة والسلامة والإنتاج) تراكمت بإيقاع سريع، وإن العديد من البلدان النامية غير مستعدة استعداداً كافياً للتصدي لتعقيدها وتكاليفها؛

(ح) وتتمتع معظم البلدان النامية بإمكانات تفضيلية للوصول إلى أسواق البلدان الصناعية من خلال مخططات نظام الأفضليات المعمم، بيد أن الفوائد غالباً ما تكون محدودة. وتعتبر هوامش الأفضليات أقل بالنسبة للمنتجات "الحساسة" - والتي تعد أيضاً بمثابة المنتجات المحمية بشكل أكبر. وتمثل نسبة الإفادة من مخططات نظام الأفضليات المعمم إلى الانخفاض، ويعزى ذلك بشكل جزئي إلى قواعد المنشأ التقييدية أو المتطلبات الاجتماعية والبيئية.

٤٥ - ومن الضروري إلى جانب اتخاذ الخطوات اللازمة للتغلب على نقاط العجز هذه، إلقاء نظرة فاحصة على سير العمل في منظمة التجارة العالمية والترتيبات التجارية الأخرى - حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة واتفاق مجموعة الغات واتفاق الاستثمار المتعدد الأطراف، فضلاً عن "الضمانات" المتعلقة بمعاملة البلدان الفقيرة معاملة خاصة وتفضيلية وآليات تسوية النزاعات - بهدف تمكين التجارة وسياسات تحريرها من تحقيق عملية التنمية المبنية على حقوق الإنسان. ومن الضروري من أجل تحقيق هذا الغرض، تشكيل فريق خبراء من الفنيين والمتخصصين من منظمة التجارة العالمية واللجنة المعنية بحقوق الإنسان. وسيكون من دواعي سرور الخبير المستقل أن يقدم ورقة موقفية بشأن هذا الموضوع بغية النظر فيها من جانب فريق الخبراء، إذا ما تقرر ذلك، بغية المساعدة في نقل المناقشة إلى ما هو أبعد من مرحلة الدعوة لمقترحات ملموسة للعمل.

٤٦ - وستقع على الدول مسؤولية وضع خطة أو برنامج خاص بالسياسات الإنمائية على أساس المناقشات الواردة في التقارير السابقة للخبير المستقل. وكمرحلة أولى، يمكنها أن تعالج المشاكل المتعلقة بالحد من الفقر، من حيث الدخل والقدرة، واستهداف أعمال بعض الحقوق التي قد يوليها بلد ما الأولوية، دون انتهاك أي من الحقوق الأخرى. على أنه ينبغي لها أن تضع هذه السياسات في إطار نمو اقتصادي مستدام مع الحد من التفاوت وتحسين العدالة الاجتماعية.

٤٧ - ومن المرجح أن تكون الاستثمارات والنفقات العامة هي الأداة الأكثر أهمية للسياسات وذلك إلى جانب العناصر المختلفة لسياسات الاقتصاد الكلي والاصلاحات الضريبية واصلاحات السوق والمتغيرات المؤسسية الداعمة. ودون حشد منع الاستثمارات الخاصة، ينبغي لهذه الأداة أن تهدف إلى توجيه الاستثمارات المحلية والأجنبية واجتذابها واستكمالها كلما اقتضت الضرورة، في القطاعات والمجالات التي تؤثر في حياة معظم الفقراء ممن يجب تحسين امكانياتهم على نحو مستدام، عن طريق تمكينهم من المشاركة مشاركة كاملة وعلى نحو فعال في عملية الإنتاج. وينبغي بالإضافة إلى ذلك، أن تكمل هذه النفقات العامة السياسات التي تتولى رعاية الضعفاء ممن قد يتأثرون بشكل عكسي جراء هذه الاصلاحات. وينبغي لشبكات السلامة الاجتماعية هذه أن ترافق التدابير التي تعمل على إحداث تغيير في هياكل الانتاج.

## الإطار ١ - أربعة عناصر أساسية للحق في التنمية - الميثاق الإنمائي

هناك أربعة عناصر تشغيلية أساسية لنموذج الحق في التنمية - الميثاق الإنمائي وهي:

**البرنامج الإنمائي المبني على حقوق الإنسان** - وهو عبارة عن نهج إنمائي لسياسات منسقة لإعمال كافة حقوق الإنسان إعمالاً تدريجياً، وهو عملية نمو اقتصادي تتسم بالمساواة والعدالة. وهو مبني على حقوق الإنسان، مما يستلزم عملية تتسم بالمساواة وعدم التمييز والمشاركة والمساءلة والشفافية.

**الحد من الفقر وأهداف المؤشرات الاجتماعية** - وهو نظام لتحديد المؤشرات والمقاييس المناسبة لرصد حالة إعمال كل حق من حقوق الإنسان، فضلاً عن كونه آلية معنية بتقييم التفاعل فيما بين المؤشرات الاجتماعية.

**المواثيق الإنمائية** - الميثاق الإنمائي هو عبارة عن آلية معنية بضمان اعتراف كافة الأطراف المعنية فيما بينها "بتبادل الالتزامات"، كيما تضاهي التزامات البلدان النامية الرامية إلى تحقيق هذه البرامج المبنية على حقوق الإنسان، بما يقابلها من التزامات متبادلة للمجتمع الدولي من أجل التعاون للتمكين من تنفيذ هذه البرامج.

**آليات الرصد** - تتولى أي آلية من هذه الآليات المعنية برصد الحق في التنمية، تقييم تنفيذ مختلف الحقوق بشكل منفرد ومركب في آن. ويعتبر الميثاق الإنمائي واحداً من الأدوات الدولية المقترحة (وهو مستقل عن الهيئات التعاقدية)، لتيسير تنفيذ الحق في التنمية، فضلاً عن تمويل تدابير معينة.

٤٨ - وبغية استيفاء المتطلبات الخاصة بالنهج المبني على حقوق الإنسان، سيتعين تنفيذ هذه السياسات بواسطة الإدارة الجيدة والمساءلة والشفافية إلى جانب تمكين المستفيدين، وخاصة النساء وأولئك الذين يُمارس التمييز ضدهم، من خلال عمية إنمائية تتسم بالمشاركة. وقد اقترح الخبير المستقل إنجاز هذه الممارسة الشاملة من خلال المواثيق الإنمائية، كيما يصبح من واجب المجتمع الدولي، عند قيام بلد نام ما بصياغة مثل هذا البرنامج ومحاولة تنفيذه بإخلاص، قبول الالتزام بالتعاون مع هذا البلد وتقديم كافة المساعدات اللازمة له والسياسات التي قد تمكنه من تنفيذ هذا البرنامج. فإذا رُئي على سبيل المثال، أن زيادة النفقات العامة ستكون الأداة الرئيسية لتنفيذ هذا البرنامج، ينبغي للمجتمع الدولي عند ذلك أن يضمن تمويلها تمويلاً كاملاً. وإذا ما نقحت استراتيجيات الحد من الفقر تنقيحاً ملائماً بغية إعمال الحق في التنمية، فينبغي للمجتمع الدولي أن يكون مستعداً لزيادة التدفقات من المؤسسات المالية لتنفيذ هذه البرامج تنفيذاً كاملاً. وإذا ما اعتمدت إصلاحات اقتصادية أو برامج تكيف من جانب بلد ما بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي في إطار تنفيذ الحق في التنمية، فينبغي للمجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولية التخفيف من العقبات التجارية وأعباء الديون ومشاكل إعادة الهيكلة المالية لهذا البلد.

### الحواشي

(١) التقرير الأول: E/CN.4/1999/WG.18/2، التقرير الثاني، A/55/306، التقرير الثالث: E/CN.4/2001/WG.18/2، التقرير الرابع: E/CN.4/2002/WG.18/2، التقرير الخامس: E/CN.4/2002/WG.18/6. وتتوفر هذه التقارير على العنوان التالي: <http://www.unhchr.ch/html/menu2/7/b/mdev.htm>.

(٢) وتشمل بشكل رئيسي الحقوق المنصوص عليها في الصكوك المعترف بها دولياً، كالعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR).

(٣) يجب أن يتسم النمو الذي يُيسر أعمال كافة الحقوق الأصلية ويكون مبنياً على حقوق الإنسان أو يتفق ومعايير حقوق الإنسان، بالمساواة وعدم التمييز والمشاركة، وأن يُتبع بروح من المساءلة والشفافية. ويرد وصف منطوق إدراج عملية النمو الاقتصادي المبنية على حقوق الإنسان هذه بوصفها عنصراً من عناصر القوة الموجهة للحق في التنمية، في التقرير الخامس. ولأن أعمال أي حق من هذه الحقوق يستتبع زيادة توفير بعض السلع والخدمات اللازمة لتلبية هذا الحق، فضلاً عن تحسين سبل الوصول إليها بوحى من المساواة وعدم التمييز من خلال توفير هذه السلع والخدمات على النطاق العام ووضع الإجراءات السياسية اللازمة، التي يكون كل منها بحاجة لاستخدام الموارد، فإن أعمال كافة الحقوق على نحو مستدام دون انتهاك أي منها سيتطلب توسيع هذه الموارد أو زيادة النمو الاقتصادي. ويجب أن يتحقق هذا النمو الاقتصادي بحد ذاته على نحو يتفق ومعايير حقوق الإنسان. ويعتبر الحق في التنمية في هذا السياق، حقاً في عملية أعمال كافة الحقوق المختلفة على مراحل، ويكون مقترناً بتحقيق نمو اقتصادي مبني على حقوق الإنسان.

(٤) ينص الباب ٣ من المادة الثالثة في إعلان الحق في التنمية لعام ١٩٨٦ على أنه: يتعين على الدول النهوض بواجب التعاون مع بعضها البعض في ضمان تحقيق التنمية وإزالة العقبات التي تقف في طريق هذه التنمية. وينبغي للدول أعمال حقوقها والنهوض بمهامها على نحو يؤدي إلى تشجيع إقامة نظام اقتصادي دولي جديد مبني على مبدأ المساواة في السيادة والترابط والمصالح المتبادلة والتعاون فيما بين كافة الدول، فضلاً عن تشجيع مراعاة حقوق الإنسان وإعمالها.

(٥) Guy S. Goodwin-Gill, "Obligations of Conduct and Result", in Philip Alston and Katarina Tomasevski (eds.), *The Right to Food*, Boston, Martinus Nijhoff, 1985, pp. 111-118.

(٦) انظر Amartya Sen, "The Right Not to Be Hungry", in Philip Alston and Katarina Tomasevski (eds.), *The Right to Food*, SIM, The Netherlands, 1984.

(٧) انظر الأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٩، البنك الدولي، تقرير التنمية العالمي لعام ١٩٩٩، صندوق النقد الدولي، مستقبل الاقتصاد العالمي ١٩٩٩.

(٨) Servass Storm and C.W.M. Naastepad, "Globalization and Economic Development", in *Essays in Honour of J. George Wardensburg*, Edwards Elgar, Erasmus University, Rotterdam, 2002.

### الحواشي (تابع)

(٩) أشارت دراسة أجرتها مؤسسة أوكسفام الدولية إلى أنه تم تخفيض مستويات الفقر بنسبة ٣ في المائة في شرقي آسيا فيما يتعلق بكل نسبة مئوية من النمو الاقتصادي كمعدل، كما جرى تخفيضها بما يزيد بقليل على نسبة ١ في المائة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، بيد أنها خفضت بنسبة تقل عن ١ في المائة في أمريكا اللاتينية. Oxfam Internation, "Growth with equity: an agenda for poverty reduction", 1997.

(١٠) تعدّ النظريات التي وضعت حول هذا الموضوع كثيرة ومعروفة جيداً. علي أن أفضل ما كتب حول أهمية السياسات في تحقيق توازن دينامي، يمكن أن يُطْلَع عليه في محاضرة نُشرت مؤخراً عن اعتماد المسار، والتي ألفت من جانب الخبير الاقتصادي المرموق، الأستاذ الراحل سوخاموي تشاكرافارتي، في جامعة أراسموس في نيسان/أبريل ١٩٩٠. [نُشرت في ستورم وناستياد في المرجع سالف الذكر]. فهو يضع اقتراحاً جوهرياً بشأن النظام الدينامي لراغنر فريش، حيث يفترض التوازن ضمناً أن عملية التعديل ستتضاءل بشكل كبير كيما تكون خالية من أي اضطرابات، لتصل إلى توازن جديد بسرعة دون أن تتطلب أي إشارات إلى الوقت المستغرق في إجراء هذا التعديل. على أن هذه التعديلات تتضاءل بشكل أبطأ في الحياة الواقعية حتى في النظم الدينامية المستقرة، ولذلك فإن ما يحدث خلال هذه العملية يؤثر على النواتج النهائية. ويلاحظ تشاكرافارتي أن النظام الرأسمالي في استجابته للتطورات من مناشئ خارجية، لا يستقر على توازن معين ولا ينهار. بيد أنه يحافظ على ديمومته عن طريق تحويل هيكله عبر الزمن. كما أن استقرار الهيكل الجديد يعتمد على السياسات التي يتبعها، والتي تعتمد بدورها بشكل كبير على الظروف الأولية، أو أن يكون "معتمداً على مساره". وسيستبعد "الاعتماد على المسار" هذا أي تدخل حكومي أمثل على نحو شامل. وفي ضوء الظروف الأولية والأحداث السابقة التي نجمت عنها هذه الظروف التي يمر بها بلد ما، ستكون هناك مجموعة من السياسات التي تُعتمد للوصول إلى النتائج - أو أن تكون منفذاً، بعبارة أخرى - يمكن أن يُنتقى من خلاله "الأصلح" بالنسبة للبلد. وباختصار، فبإمكان نفس الاضطرابات الخارجية أن تؤدي إلى سياسات تكييفية متباينة في بلدان مختلفة، بالاعتماد على حالة التنمية والمؤسسات وتاريخ البلد. ولذلك، فإن استجابة السياسات على هذا ستكون مختلفة، مما ينجم عنه نتائج غير موحدة.

(١١) Dani Rodrik, *The Global Governance of Trade as of Development Really Mattered*, (١١)  
John of Kennedy School of Government, Havard University, July 2001

(١٢) Jeffrey Sachs and Andrew Warner, "Economic reform and the process of global  
integration", *Brookings Papers on Economic Activities*, 1995

(١٣) وتشير الدراسة التي أجراها إدوارد أيضاً إلى أن البلدان التي لها مستويات أعلى من أوجه التشوهات التجارية، تحقق نمواً اقتصادياً أدنى - وهي نتيجة ذات أهمية ملموسة في صياغة السياسات الإنمائية للبلد. ومن الجدير بالذكر هنا، أنه يتعين على السياسية الإنمائية الشاملة للبلد في نهج الحق في التنمية، أن تتواءم مع السياسات الأخرى لإعمال كافة الحقوق المختلفة في سياق عملية إنمائية ونمو اقتصادي. وتفضّل من بين هذه السياسات، السياسات التجارية الأقل تشوهاً في الإطار الخاص بإعمال الحق في التنمية.

(١٤) رودريك، المرجع سالف الذكر.

### الحواشي (تابع)

(١٥) For an early study, see Klaus Deininger and Lyn Squire, "A new data set measuring income inequality", *The World Bank Economic Review*, vol. 10, No. 3, 1996.

(١٦) G. A. Cornia, "Liberalization, globalization and income distribution", United Nations University, World Institute for Development Economic Research (WIDER), working paper No. 157, March 1999.

(١٧) UNDP, *Human Development Report 2002*.

(١٨) المرجع نفسه.

(١٩) مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون: النظر في حالات البلدان في إطار المبادرة، تموز/يوليه ٢٠٠٢، على الموقع التالي: [www.worldbank.org/hipc/progress-to-date](http://www.worldbank.org/hipc/progress-to-date).

(٢٠) صدرت وثيقة أولية للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون فيما يتعلق بجمهورية الكونغو الديمقراطية.

(٢١) تقرير الفقر العالمي، ٢٠٠١، الذي أُعد لمؤتمر قمة مجموعة الـ ٨ الذي عقد في جنوه، تموز/يوليه ٢٠٠١، من جانب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وأفرقة التنمية الإقليمية.

(٢٢) رودريك، المرجع سالف الذكر.

(٢٣) لا يتعارض وجود هذه القيود مع الاستقرار الإحصائي العرضي والطويل الأمد الذي يُراعى في معامل جيني، نظراً لأن بيانات الاستقصاءات الأسرية، حتى وإن كانت معتمدة، لا تتاح بشكل عادي سوى على فترات منتظمة معينة. وعلاوة على ذلك، فإذا ما اقتصر تأثير العولمة على السكان بشكل هامشي خلال هذه المرحلة الأولية كما يتسنى وضع نسب لأوجه التباين بالنسبة للبلد ككل، أو إذا ما عوّضت السياسات التكميلية أو آليات الحماية الاجتماعية عن التدهور في توزيع النتائج، فإن معاملات جيني المراعاة قد لا تتغير بشكل كبير.

(٢٤) هناك افتراض مبني على نظرية ستولبر - ساموئيلسون، يفيد بأن تحرير التجارة سيحوّل الدخل نحو عامل الفائض لبلد معين. وبالنسبة للبلدان النامية، فإن هذا يوحي بأن زيادة العولمة من خلال تحرير التجارة سيفيد بشكل رئيسي العمال غير المهرة الفائضين عن الحاجة، مما يؤدي إلى تحسين توزيع الدخل. على أن دراسات تجريبية مستفيضة حدّدت العديد من الحالات التي تتعارض مع ذلك. وقد بيّنت الدراسة الشاملة التي أجراها دانييل روبيتز ("التجارة وتحرير التجارة والتفاوت في أمريكا اللاتينية وشرقي آسيا - تركيبة مؤلفة من سبعة دراسات قطرية"، معهد هارفرد للتنمية الدولية، آذار/مارس ١٩٩٦)، عن سبعة بلدان في أمريكا اللاتينية وشرقي آسيا، أن الأجور النسبية في معظم الحالات تقريباً للعمال المهرة وغير المهرة ارتفعت بعد تحرير التجارة، نظراً للزيادة الكبيرة نسبياً في الطلب على العمال المهرة. وبيّنت الدراسة التي أُحرّيت على تحرير التجارة في المكسيك أن أجور العمال غير المهرة انخفضت فعلاً بشكل نسبي بالنسبة لأجور العمال المهرة. وتتعارض هذه جميعها مع منطق الافتراض الذي وضعه ساموئيلسون، وجرى وضع بضعة نماذج نظرية لتوضيح ما يسمى بالخروج عن القياس. وانظر على سبيل المثال، دونالد آر. دايفيس، "تحرير التجارة وتوزيع الدخل" (مستسخ)، معهد هارفرد للتنمية الدولية، ٢٠٠٠.

الحواشي (تابع)

(٢٥) .For all these, see Storm and Naastepad, op. cit.

(٢٦) انظر على سبيل المثال Paul Collier and J.W. Gunning, "The IMF's role in structural adjustment", *Economic Journal*, November 1999, based on the *Report of the Group of Independent Persons Appointed to Conduct an Evaluation of Certain Aspects of the Enhanced Structural Adjustment Facility* (Botchwey report), IMF, 1998.

(٢٧) المرجع نفسه.

(٢٨) على الرغم من أن هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى هذه السمة للبرامج، إلا أن الدراسة الأشمل في هذا المجال هي التي أجراها أي. كورنيا وآر. جولي وإف ستيفارت، التكيف ذو الوجه الإنساني: حماية الضعفاء وتشجيع النمو، أكسفورد، ١٩٨٧.

(٢٩) انظر ستورم وناستيباد، المرجع سالف الذكر.

(٣٠) هناك وثائق كثيرة عن الكيفية التي لا يتم بها مزج السياسات المتعلقة بإزالة أوجه التشوه المحلية دون انتهاك المبادئ الخاصة بتحرير التجارة، حيث استهل ذلك في الستينات من جانب الخبير الاقتصادي الدولي البارز، جاغديش باغواي. وفيما بعد استشهد بمبدأ استخدام سياسة صائبة واحدة من أجل تحقيق هدف معين واحد، خلال المناقشة التي دارت حول "الروابط" في هذا المجال. انظر على سبيل المثال، *American Journal of International Law*. January 2002، وخاصة المقالات التي كتبها ديفيد ديليو. ليبرون وجاغديش باغواي.

(٣١) صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، - *Market Access for Developing Country Exports* - *Selected Issues*, September 2002. وتوفر على العنوان التالي: <http://www.worldbank.org/annualmeetings/mktaccess.pdf>.

— — — — —